سر إسرائيل الصغير القذر

(وكالة القدس للأنباء/ ترجمة خاصة)

فيليب جيرالدي – The Unz Review – 20 حزيران 2017

في حلقة نقاش جرت مؤخراً في واشنطن، تناول كاتب السيناريو والمخرج والمنتج أوليفر ستون، بإيجاز، مسألة التدخل الروسي المزعوم في الانتخابات الوطنية الأخيرة، ولاحظ أن "إسرائيل تدخلت في الانتخابات الأمريكية أكثر بكثير من روسيا، دون أن يحقق أحد في ذلك". وبعد ذلك ببضعة أيام، وفي مقابلة مع ستيفن كولبيرت في "عرض آخر الليل"، عاد ستون إلى الموضوع، رداً على ادعاء عدواني بأن روسيا تدخلت في الانتخابات، **متحدياً كولبيرت** بقوله: "إسرائيل كانت مشاركة أكثر في الانتخابات الأمريكية من روسيا. فلماذا لا تسألني عن ذلك؟"

لا تبحث عن هذا الجدال مع كولبيرت على يوتيوب. فقد حذفته شبكة CBS عن موقعها على شبكة الإنترنت، ما يدل مجدداً أن حرف "إ" لا يمكن احتقاره على شبكة التلفزيون الوطنية. كان ستون يشير بالطبع إلى حقيقة أن اللوبي الإسرائيلي، الذي يتصرف بشكل خاص من خلال اللجنة الأمريكية للشؤون العامة الإسرائيلية (ايباك)، لا يمكن إنكار كونه لوبي أجنبي، ليس أقل من أي هيئة تمثل المصالح المفترضة لروسيا أو الصين. وهي تعمل مع الإفلات التام من العقاب على مستوى مبنى الكابيتول هيل، وكذلك على مستوى الدولة والمستويات المحلية كافة، ولا أحد يجرؤ على مطالبتها بالحصول على ترخيص بموجب قانون تسجيل الوكالات الأجنبية لعام 1938، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتمحيص مواردها المالية وأيضاً إنهاء إعفائها من وضعية الضرائب "التعليمية". كما لا يرى الكونغرس أو وسائل الإعلام أنه من المناسب التحقيق في دعم (ايباك) للمرشحين على أساس إخلاصهم لإسرائيل، ناهيك عن التدخل المباشر في العملية الانتخابية الأمريكية الذي ظهر بشكل واضح في دعمها للمرشح ميت رومني عام 2012.

آخر رئيس سعى إلى إجبار المنظمة التي جاءت منها (ايباك) على الحصول على ترخيص كان جون ف. كينيدي، الذي كان على وشك اتخاذ خطوات لكبح برنامج إسرائيل للأسلحة النووية قبيل اغتياله، الأمر الذي كان بمثابة ضربة حظ لإسرائيل، ثم تم استبدال كينيدي بنصير الصهيونية ليندون بينس جونسون. من المضحك كيف أن الأشياء تعمل في بعض الأحيان. لقد بحثت لجنة وارن بعمق عن علاقة كوبية محتملة في عملية الاغتيال، ولم تخرج بشيء. إلا أنه على المرء أن يتساءل عما إذا

كان قد تم التحقيق أيضاً في الأدوار المحتملة لدول أخرى. وبالمثل، فشل تقرير لجنة 11 أيلول / سبتمبر في دراسة احتمال تورط إسرائيل في الهجوم الإرهابي، على الرغم من وجود عدد كبير من الأدلة التي تشير إلى وجود عدد من العمليات السرية التي تقوم بها إسرائيل في الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

في مراجعة لأكثر من 40 عاماً من الخدمة العسكرية، **وصف** الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة، الأدميرال توماس مورر، عواقب السلطة اليهودية إزاء السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، بالقول: "لم أر قط رئيساً - لا يهمني من هو – يتصدى لهم [للإسرائيليين]. هذا أمر يحيّر العقول. فهم يحصلون دائماً على ما يريدون. يعرف الإسرائيليون ما يجري طوال الوقت. وصلت إلى نقطة بحيث لا أستطيع بعدها كتابة أي شيء. إذا فهم الشعب الأمريكي مدى تحكم هؤلاء الناس في حكومتنا، فلربما حملوا السلاح. المواطنون عندنا ليست لديهم أية فكرة عما يجري".

كما تحدث عن الهجوم الإسرائيلي، عام 1967، على السفينة "يو اس اس ليبرتي" قائلاً إن "اسرائيل حاولت منع مشغلي لاسلكي ليبرتي من إرسال نداء استغاثة من خلال تشويش القنوات الطارئة للإذاعة الأميركية. و[كيف أنه] تمّ تقليص عدد القوارب الإسرائيلية وزوارق النجاة المزودة برشاشات آلية في المسافة القريبة حول السفينة والتي كان يمكنها إنقاذ الجرحى ذوي الإصابات الخطيرة". وخلص إلى أن "حكومتنا تضع مصالح إسرائيل فوق مصالحنا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا؟ هل تستمر حكومتنا في إخضاع المصالح الأميركية للمصالح الإسرائيلية؟"

هذا السؤال بات مطروحاً اليوم، حيث أن الخنوع للمصالح الإسرائيلية، بات أكثر انتشاراً في عام 2017 في واشنطن عما كان عليه في عام 2002 عندما تحدث مورر. وكما كان عليه الحال أيام مورر، فإن جزءاً كبيراً من التحيّز لإسرائيل يمر عبر الكونغرس بقليل من التغطية الإعلامية، أو من دونها على الإطلاق، خشية أن يبدأ أي شخص بالتساؤل: من هو الكلب ومن هو الذنَب. وبإيجاز، هناك يد إسرائيلية في الكثير مما تفعله الولايات المتحدة على الصعيد الدولي، لا يُقصد من ورائه الحصول على أي شيء جيد للشعب الأمريكي.

خلال الأسابيع القليلة الماضية وحدها، كانت ثمة موجة من التشريعات التي تدعمها إسرائيل واللوبي التابع لها. من المرجح أن **أحد** القوانين قد تمت كتابته بالفعل من قبل (ايباك). هو القانون رقم 722، الصادر عن مجلس الشيوخ، والمتعلق بمكافحة أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار لعام 2017. ولقي مشروع القانون الدعم من 63 عضواً، معظمهم من المشتبه بهم المعتادين، ولكنه حظي أيضاً بدعم عدد كبير من الديمقراطيين الذين يصفون أنفسهم بأنهم تقدميون، بما في ذلك كوري بوكر وكاميلا هاريس، وكلاهما بدا مرعوباً خشية أن يقولا "لا" لإسرائيل. بالحصول على 63 من الرعاة الداعمين من أصل 100 هو عدد أعضاء مجلس الشيوخ، فقد كان من المؤكد أن يمر مشروع القانون بأغلبية ساحقة. غير أنه حصل فعلياً على 98 صوتاً، ذلك أنه لقي اعتراض صوتين فقط، هما صوتي راند بول وبيرني ساندرز اللذين صوتا بـ "لا".

ولا يتعلق القانون 722 س بإيران **وحدها**. فعنوانه الفرعي هو: "قانون تزويد الكونغرس بمراجعة حول مكافحة عدوان الحكومتين الإيرانية والروسية". وقد صُممت بنود القانون بهدف زيادة العقوبات على كل من إيران وروسيا مع الحد أيضا من قدرة البيت الأبيض على تخفيف أي عقوبات دون موافقة الكونغرس. وفي ما يتعلق بإيران، ينص مشروع القانون على أنه "في موعد لا يتجاوز 180 يوماً من تاريخ سن هذا القانون، وكل سنتين بعد ذلك، يتوجب على وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ووزير الخزانة، ومدير المخابرات الوطنية العمل بشكل مشترك على تطوير استراتيجية لردع الأنشطة والتهديدات الإيرانية التقليدية وغير المتماثلة التي تهدد بشكل مباشر الولايات المتحدة والحلفاء الرئيسيين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما وراءها، وتقديمها إلى لجان الكونغرس المعنية".

والفرضية هي بلا معنى بالطبع، ذلك لأن قدرة إيران على تهديد أحد، ولا سيما الولايات المتحدة، محدودة. فهي أقل تسليحاً بكثير من جيرانها، بل وبفارق هائل عن الولايات المتحدة، لكنها أصبحت العدو المفضل للكونغرس، وكذلك للجنرالات السابقين الذين يعملون كمستشارين في البيت الأبيض. إن النية العدوانية تجاه إيران تأتي مباشرة من إسرائيل ومن السعوديين الذين تمكنوا من ترويج نظرتهم للتطورات

في ذلك الجزء من العالم من خلال وسائل الإعلام الغربية الخاضعة تماماً للتأثير اليهودي.

وهناك المزيد. فقد **ظهر مشروع قانون** في مجلس النواب يتطلب أن "تتشاور" الولايات المتحدة مع إسرائيل بشأن أي مبيعات محتملة للأسلحة إلى البلدان العربية في الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى، فإن إسرائيل سيكون لها رأي، مدعوماً بلا شك من قبل الكونغرس ووسائل الإعلام، في ما تفعله الولايات المتحدة من حيث مبيعات الأسلحة إلى الخارج. ويريد مقدما مشروع القانون، وهما براد شنايدر من إلينوي، وكلوديا تيني من نيويورك، أن "يتم التدقيق عن كثب في مبيعات الأسلحة العسكرية في المستقبل" للحفاظ على "الحافة العسكرية النوعية" التي تتمتع بها إسرائيل حالياً.

شنايدر هو، بالطبع، يهودي وعضو نابض بالحياة في (ايباك)؛ لذلك فإنه بالكاد طرف نزيه. وتيني تعمل في مكتب ولاية نيويورك، لذلك فإنها بالكاد نزيهة أيضاً. والنتيجة الصافية من كل هذا هو أن الوظائف والترتيبات الأمنية الدولية الأمريكية عبر مبيعات الأسلحة ستكون خاضعة، وإن جزئياً على الأقل، لحق النقض (الفيتو) الإسرائيلي. والكل يعرف أن هذا هو بالضبط ما سيحدث، لأن إسرائيل يمكن أن تصب لعنتها على أية هيئة تكافح بنجاح لوقف ذلك.

بل وهناك أكثر. لقد تم إقرار قانون 672 لمكافحة معاداة السامية الأوروبية لعام 2017 **بالإجماع من قبل مجلس النواب** في 14 حزيران / يونيو. نعم، قلتُ "بالإجماع". يطلب مشروع القانون من وزارة الخارجية رصد ما تقوم به الدول الأوروبية وقوات الشرطة الخاصة بها حول معاداة السامية وتشجيعهم على اعتماد "تعريف موحد لمعاداة السامية". وهذا يعني أن نقد إسرائيل سيعتبر معاداة للسامية، وبالتالي سيكون جريمة كراهية تخضع للقضاء، وهو ما عليه الوضع الحالي بالفعل في بريطانيا وفرنسا. وإذا لم يرد الأوروبيون على ذلك، فهناك إمكانية أن ينعكس ذلك في المفاوضات التجارية. وقد اشترك في تقديم مشروع القانون كل من إليانا روس - ليتينن من فلوريدا، ونيتا لوي من نيويورك، وكلتاهما يهوديتان.

وهناك أيضاً **مشروع قانون مرفق** مقدّم لمجلس الشيوخ من المبعوث الخاص لرصد ومكافحة معاداة السامية لعام 2017. وسيجعل مشروع القانون من مبعوث معاداة السامية سفيراً أمريكياً كاملاً وسيمكّنه من توفير موظفين وميزانية كاملة، ما يسمح له بالتدخل في جميع أنحاء العالم. ويرعى مشروع القانون كيرستن جيليبراند من نيويورك، وماركو روبيو من ولاية فلوريدا. من غير المحتمل أن تفوت جيليبراند المشاركة في رعاية أي شيء يتعلق بإسرائيل بسبب مصلحتها الذاتية؛ بينما يريد روبيو بشدة أن يكون الرئيس نظراً لولعه الشديد بالمال.

وأخيراً، **وافق** مجلس الشيوخ الأمريكي أيضاً **على قرار** احتفالي بمرور 50 عاماً على غزو إسرائيل للقدس الشرقية. ومرة أخرى، تم التصويت بالإجماع. وشارك في رعاية القرار كل من السناتور تشارلز شومر وميتش ماكونيل، وهما من الزواحف التي تتلطخ سمعة الأفاعي باسميهما، وكلما قل الحديث عنهما يكون أفضل. شومر يهودي **وصف نفسه** بأنه "شومر" أي الوصي على إسرائيل في مجلس الشيوخ. ذلك أن القرار الذي يعارض سياسة حكومة الولايات المتحدة الراسخة منذ فترة طويلة بأن احتلال إسرائيل للقدس الشرقية والضفة الغربية يتنافى مع القانون الدولي وهو عائق أمام أي عملية سلام مع الفلسطينيين، لا يبدو أنه أزعج أحداً من أعضاء مجلس الشيوخ.

ولعلي أشير إلى أنه لم يصدر قرار من مجلس الشيوخ تخليداً للذكرى السنوية الخمسين للشجاعة التي أبداها ضباط "ليبرتي أوس ليبرتي" وطاقمها، ذلك لأنهم كانوا يُذبحون على يد الإسرائيليين في الوقت الذي كان يتم فيه تحرير "القدس". وربما هناك المزيد ليقال، عما تشتمل عليه اتفاقات سرية مع البنتاغون ووكالات الاستخبارات؛ ولكنني سوف أتوقف عند هذه النقطة بملاحظة نهائية أخيرة. سافر الرئيس دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط مدعياً الرغبة في بدء مفاوضات جادة بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن ذلك كله كان خداعاً. لقد أخذه بنيامين نتنياهو جانباً، فخرج مع الهراء الإسرائيلي المعتاد عن "التحريض" الفلسطيني على العنف والكراهية ضد اليهود، وابتاع ترامب ذلك. وبعدها، ذهب لرؤية الرئيس الفلسطيني محمود عباس **وصرخ عليه** لكونه كذاباً ومعارضاً للسلام بناء على ما أخبره به

نتنياهو. هذا هو بالضبط ما يتم تمريره، بل وحتى تسليمه، إلى الحكومة الأمريكية، بغض النظر عمن يكون الرئيس. وبعد بضعة أيام، أعلن الإسرائيليون عن بناء أكبر كتلة استيطانية جديدة غير قانونية في الضفة الغربية منذ عام 1992، الأمر الذي يدّعون أنه **تم بالتنسيق** مع واشنطن.

ذات مرة، تباهى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، آرئيل شارون بامتلاك الولايات المتحدة. وأعتقد أنه كان محقاً.

وكالة القدس للأنباء/خاص